انتهى و قال الناصب خفضه الله اقول هذا من الغرائب فان من ضروريات الدين ان وقت الجمعة وقت الظهر فاذا خرج من وقت الظهر قبل ادراك الركعة فقد بطل الجمعة للخروج عن وقتها وهو قابل بخلاف ما هو معلوم من ضرورة الدين ومع ذلك ينبغي القابل بخلافه الغوص وهذا اغرب الاشياء انتهى و اقول لم يرد المصباح ذكره انه اذا خرج وقت الجمعة كلها صح صلوة الجمعة بل اراد انه اذا شرع في صلوة الجمعة وتلبس بجزء من اجزائها كالتكبير فوقتها تم ظاهر عدم بقاء وقت تمام الصلوة اتمها جمعة وتوله فلو خرج الوقت قبل الفراغ منها دون ان يقول قبل الشروع فيها صح فيما ذكرناه وكذا يدل عليه قوله اتمها جمعة فانه يدل على ان الاتمام ايضا كذلك فرسوء تعبير بحيث لم يهتد الى المعنى الصرير الذي كان في الوضوح كما على علم غرائر الدليل على ما ذكره المص من طريق الجمهور ما رواه ابن خزيمة باسناده الى ابي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اتيتم الصلوة فعليكم السكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا فامره ص بان يصلي مع الامام ما ادرك وحكم ص بوجوب القضاء بعد ما لما ادرك مع الصلوة وقوله ص من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة لا يدل على ان من ادرك اقل من ركعة لم يدرك الصلوة فتدبر قال المص رفع الله درجتك نفذ ذهبت الامامية الى ان الواجب الجمعة فان صلى الظهر لم يصح ووجب عليه السعي فان ادرك الجمعة وجب عليه فعلها والا اعاد الظهر وقال ابو حنيفة لو صلى الظهر فزاره اجزاؤه وخالف فزفر ك القران انتهى قال المص الناصب خفضه الله اقول ذهب الشافعي وجوب الجمعة والسعي اليها فان فاته صلى الظهر وذهب ابي حنيفة ان من صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلوة الامام والله اعلم كره ذلك وجازت صلوته وقال ظفر لا يجزيه لان الجمعة عنده هو الفريضة الاصالة والظهر بدلها لا يصار الى البدل مع القدرة على الاصل وعندي ان اصل الفرض هو الظهر فرحق الكافة وهذا هو الظاهر الا انه مامور باسقاطه باداء الجمعة وهذا الآن تمكن من اداء الظهر بعينه دون الجمعة لتوقفها على شرايط لا تتم وجوبا وعلى التمكن بدون التكليف فاذا تمكن من الظهر وسقط عنه الفرض هذا دليل ابي حنيفة وهو قابل بالكراهة مع الجواز لما ذكر من الدليل ولا مخالفة للكتاب فرضه على الخاص للتجميع وبهذا قال ابو حنيفة فان بدا له ان يحضرها فتوجه والامام فيها بطل ظهره عند ابي حنيفة بالسعي انتهى و اقول يتوجه عليه اولا انه لا وجه لنقل مذهب زفر ههنا الا لكثرة السواد وتضعيف القراطس والمداد بل اللائم فرنقله لمذهب الشافعي ايضا ههنا وفي كثير من المسايل السابقة واللاحقة كذلك كما لا يخفى ثانيا ان ما ذكره في تقرير مذهب ابي حنيفة من المقدمات المخترعة الواهية لوقت لما صلى الجمعة احد وخلص عن تكلف السعي من منزله الى المسجد لاجل صلوة الجمعة

ولا يعيد بعد هذه الصلوة بالكلية فالبناء عليها مهدوم كما لا يخفى و قال ان حكمه بان عند ابي حنيفة هو الظاهر عليه منع ظاهر و الاستدلال عليه بعقوله و هالمغالطة تتكلمن اداء الظهر بعينه ظاهر البطلان ورابعا ان ما ذكره من انه لا مخالفة للنص حيث فرضه على الخاص للتجميع مدخول بان من وجب عليه الجمعة وصلى الظهر فرضه كان في حكم الحاضر الذي لم يكن حاضرا حقيقة بمقتضى النص لان المراد بالحاضر من سمع النداء لا من حضر المسجد فتجويز ابي حنيفة اجزاء صلوة الظهر منزلة عن صلوة الجمعة يكون خلاف النص كما لا يخفى قال المص رفع الله درجته خ ذهبت الامامية الى تحريم السفر بعد الزوال قبل صلوة الجمعة وخالف فيه الحنفية فجوز و السفر قبلها وقد خالفوا في ذلك القرآن انتهى و اقول قد ترك الناصب ذكر هذا الفصل لعجزه عن الجواب كما فعله في مواضع اخر من الكتاب قال المص رفع الله درجته لنا ذهبت الامامية الى وجوب القيام حال الخطبة وقال ابو حنيفة لا يجب وقد خالف قول النبي صلعم وفعله فانه صلعم لم يخطب الا قايما وقال صلوا كما رايتموني اصلي ولانها بدل من الركعتين فوجب القيام كالمكتوبة انتهى و قال الناصب خفضه الله اقول مذهب الشافعي ان شرط صحة خطبة الجمعة ان يكون الامام قايما ويقوما في حال القيام ان قدروا الا فالاستنابة اولى ومذهب ابي حنيفة انه يخطب قايما لان القيام فيه مستوارث فان خطب قاعدا جاز بجعول المفقة الا انه يكره ولمخالفته التوارث فالقيام عند ابي حنيفة سنة لا فرض وما واظبه البشر عليه بقيد تاكد السنة لا الوجوب واما قوله صلوا كما رايتموني اصلي فليس فيه حجة عليه فرالقيام فرالخطبة لان الصلوة غير الخطبة واما وجوب المبادرة فباطل لان استقبال القبلة ليس شرطا فرالخطبة وشرط فرالصلوة فلا يكون الحكم بالمتاوى ينتهاتكلمنا انتهى و اقول قدمر ان العقديات غير معتبرة عند الاحتجاج على الخصم فقوله القيام عند ابي حنيفة سنة يكون لغوا لصحا واما قوله ان مواظبة البشر عليه تاكد السنة لا الوجوب فقد مر بيان فساده من كلام الانصاري الشافعي في شرح اللباب وغيره في غيره واما ما ذكره ممزان قوله صلوا كما رايتموني اصلي نص في الخطبة لكنه معارض بما ذكره من ان الصلوة غير الخطبة فمدفوع بان الصلوة وان كان غير الخطبة لكنه الخطبة من شرايط صلوة الجمعة بل من اجزايها وقوله صلوا كما رايتموني اصلي يشمل الشرايط والاركان وقد ثبت البرهن في صلوة الجمعة بالخطبة قايما فيجب علينا الاتيان به قايما واما ما ذكره من استقبال القبلة ليس بشرط في الخطبة وشرط فرالصلوة فلا يكفي الحكم بالمتاوى ههنا قد مر ان ما ذهب اليه الشافعي في ترجيح الاحكام خرج البا واة في القبلة بالاجماع فيبقى الباقي بحاله كما لا يخفى على المتدرب في الاصول ثم اقول ومما يزيد في تشنيع القفا الثانية وتعقيد رد بعض ما ذكره الناصب ههنا ما ذكره ابن حزم في كتاب المحلى حيث قال فاما ابو حنيفة و مالك

Copyright © Punjab University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)